

# اقتصاد المحيطات

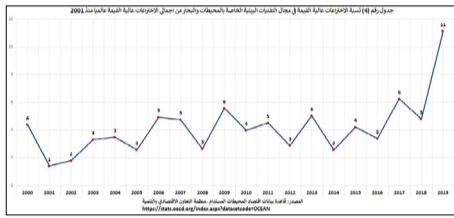
10 مليارات طن معادن بقاء  
المحيطات .. لمن؟

857 مليار دولار الانفاق على  
بحوث المحيطات

100 سمكة قرش تدر 18 مليون دولار سنويا و 500 سمكة مانتراي 10 ملايين

## 857 مليار و 390 مليون دولار إنفاق العالم على اقتصاد المحيطات في 21 عاما

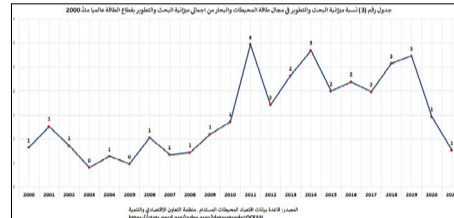
جمال محمد غيطاس



المجالات، واستنادا للبيانات المتاحة، يمكن التوصل إلى أن الاختراعات عالية القيمة في مجال التقنيات البيئية الخاصة بالمحيطات، استحوذت على حصة قدرها 4% من إجمالي الاختراعات عالية القيمة عالميا ككل عام 2000، وهذه النسبة انخفضت إلى 1% في العام التالي 2001، ثم تصاعدت حتى بلغت 5% في عامي 2006 و 2007، ثم انحدرت إلى 3% عام 2008، قبل أن تقفز إلى 6% عام 2009، ثم تعيش حالة تذبذب واضحة خلال الفترة من 2010 إلى 2018، تراوحت خلالها النسبة بين 3% و 6%، ثم قفزت إلى 11% في عام 2019 وهو آخر عام متاح عنه بيانات.

وعند النظر إلى الأرقام في المسارات الأربعة كمتوسطات سنوية عامة، وجد أن متوسط الإنفاق السنوي على البحوث والتطوير 38 مليارات و 972 ألفا، ومن حيث عدد الاختراعات بلغ المتوسط السنوي للاختراعات 20338 اختراعا، ومن حيث نسبة الاختراعات عالية القيمة من إجمالي الاختراعات العالية القيمة عالميا بلغ المتوسط السنوي للنسبة 4%، ومن حيث حصة البحوث والتطوير في طاقة المحيطات من إجمالي بحوث الطاقة عالميا، بلغ المتوسط السنوي للحصة 2%.

تشير المتوسطات السابقة إلى أن الاهتمام العالمي بالبحوث والتطوير في مجال المحيطات بلغ مرحلة قابلة للملاحظة، وكتجاه عام يميل هذا الاهتمام إلى الارتفاع والتعاظم مع الوقت، وإذا ما أخذنا في الاعتبار التحديات العديدة التي تواجه خطط ومشروعات التنمية المستدامة عالميا، والكثير من الإخفاقات التي منيت بها مشروعات التنمية غير المستدامة في العديد من بلدان العالم، والنجاحات التي حققتها مشروعات البحوث والتطوير والابتكار في مجال تقنيات المحيطات، سيمكننا القول بأن بحوث المحيطات في طريقها لفترة ازدهار، حتى وإن كانت تتقدم إليها ببطء وتذبذب في كثير من الأحيان.



27758، ليفقد 26.7% من حجمه مقارنة بالعام 2010، ثم تراجع خلال العامين التاليين 2013/2012 صعودا وهبوطا، قبل أن يصعد إلى ذروته الثانية في عام 2014 ويسجل 33 ألفا و 907 اختراعا، ثم يبدأ رحلة هبوط جديدة متواصلة قادت إلى نقطة أدنى في عام 2019، حينما هبط إلى 15 ألفا و 650 اختراعا، بتراجع قدره 46.1% مقارنة بعام 2014.

النسبة من ميزانية بحوث الطاقة يشكل توليد الطاقة من المحيطات العصب الرئيسي والجانب الأعظم في أنشطة البحث عن فرص اقتصادية مستدامة بالمحيطات، ما يجعلها تستحوذ على حصة قابلة للملاحظة من ميزانيات البحث والتطوير بقطاع الطاقة عالميا، وتكشف البيانات عن هذا الأمر بوضوح، حتى وإن كانت تشهد تذبذب حاد وكبير في بعض الأحيان، ففي العام 2000 كانت بحوث طاقة المحيطات تستحوذ على 1% من إجمالي ميزانيات بحوث الطاقة عالميا، ثم شهدت الحصة تطورات عديدة خلال العقد الأول من القرن الحالي، وبحلول عام 2011 كان ما يقدر بـ 3% من ميزانيات بحوث الطاقة عالميا متركزة في بحوث طاقة المحيطات، وفي عام 2012 هبطت النسبة إلى 2%، بفارق 38%، ثم عاد الاهتمام ببحوث طاقة المحيطات من جديد لتصل النسبة إلى 3% في العام 2014، لتبدأ موجة هبوط جديدة تصل بها إلى 2% في العام 2017، ثم يعود الارتفاع مرة أخرى لتصل إلى 3% مجددا في العام 2019، ثم تبدأ رحلة هبوط في العامين الأخيرين تنتهي بها إلى أدنى نقطة على الإطلاق طوال فترة الرصد وهي 1% فقط في العام 2021.

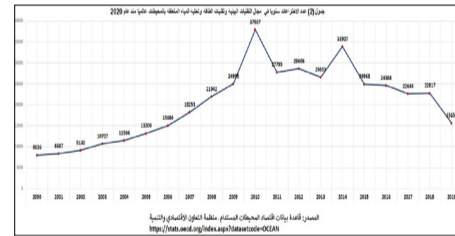
النسبة من الاختراعات عالية القيمة في مقابل الميزانيات المخصصة للبحث والتطوير في بحوث المحيطات، كانت هناك اختراعات من الفئة عالية القيمة في المجال ذاته، استحوذت أيضا على حصة قابلة للملاحظة من إجمالي الاختراعات عالية القيمة المسجلة عالميا في شتي

تعد المحيطات والبحار مصدرا عظيما للعديد من الموارد المتجددة والناضبة، اللازمة لتحقيق تنمية مستدامة مستقبلية طويلة الأجل على اليابسة، لكنها ظلت على الدوام مصدرا كامنا صعب المنال، يحتاج أدوات وتقنيات مبدعة وجديدة لنقلها من حالة الكمون، إلى الفعل والتشغيل العملي ضمن عجلة الإنتاج، مما يتطلب بدوره جهدا جبارا مستمرا على صعيد البحوث والتطوير والابتكار والاختراع، التي تقود إلى توليد فرص اقتصادية قابلة للاستثمار، وهو جهد أنفق فيه العالم 857 مليار و 390 مليون دولار منذ العام 2000 وحتى الآن، مضت في مسارين الأول توليد الطاقة من المحيطات، والثاني ابداع تقنيات وبراءات اختراع ذات صلة بالتنمية المستدامة للمحيطات.



مليون دولار في العام 2016، بانخفاض قدره 32.6% عن ذروة الإنفاق الأولي التي تحققت في العام 2009.

عاد الإنفاق إلى الارتفاع مجددا خلال الأعوام 2017/2020، وحقق ذروته الثانية والأعلى على الإطلاق في العام 2020، حينما بلغ 52 مليارات و 502 مليون دولار، وهو أعلى معدل إنفاق على بحوث وابتكارات الاستغلال الاقتصادي للبحار عالميا طوال الـ 21 سنة محل



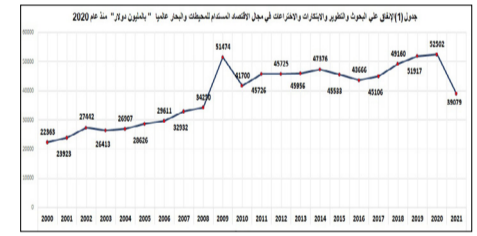
الرصد، وفي العام التالي 2021 سجل الإنفاق هبوطا فجائيا كبيرا، وتدهور إلى 39 مليارات و 79 مليارات مسجلا تراجعا قدره 25.5% مقارنة بالعام 2020.

### أعداد الاختراعات

بعد تتبع أعداد الاختراعات التي تمت سنويا في مجال التقنيات البيئية وتقنيات الطاقة وتحلية المياه المتعلقة بالمحيطات، تبين أنه تم التوصل إلى 406 ألفا و 764 اختراعا خلال فترة الرصد البالغة 20 عاما، وتوزع هذا الرقم على السنوات المختلفة بصورة تشير إلى أن عدد الاختراعات ظل يرتفع بصورة مستمرة ودون انقطاع خلال العقد الأول من العام الحالي، حتى بلغ ذروته الأولى في العام 2010، وبلغ المستوى الأعلى له على الإطلاق، وبحسب البيانات فإن عدد الاختراعات بدأ بـ 8026 اختراعا في عام 2000، وتصاعد حتى بلغ 37937 في العام 2010، أي بزيادة قدرها 78.8% عن عام البداية.

في العام التالي 2011 هبط عدد الاختراعات بصورة ملحوظة وبلغ

في نهاية الشهر الماضي يوليو 2022، نفذت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية آخر تحديث لقاعدة البيانات الخاصة بحالة الاقتصاد المستدام للمحيطات حول العالم واحتوى التحديث على مسارات عديدة، من بينها مسار الفرص الاقتصادية الذي يتناول جهود البحوث والتطوير والتقنيات الحديثة والمبتكرة في مجال الاستغلال الاقتصادي المستدام للمحيطات، ومن جانبه قام مركز «جسور» بتحليل



وتصنيف البيانات الخام الأولية الخاصة بهذا المسار بقاعدة البيانات، وانتهى التحليل إلى أربع نقاط تشكل الملامح الأساسية لجهود البحوث والتطوير الجارية عالميا في هذا الصدد، والنقاط على النحو التالي:

### الإنفاق العام

عند النظر إلى منحني الإنفاق العالمي العام على بحوث تطوير الفرص الاقتصادية المستدامة بالمحيطات خلال الفترة من 2000 إلى 2021، تبين إن الإنفاق بلغ 22 مليارات و 363 مليون دولار في العام 2000، ثم ظل يتصاعد بصورة طفيفة في السنوات الخمس التالية حتى بلغ 29 مليارات و 611 مليونا في العام 2006، أي بزيادة قدرها 24.4%، ثم تصاعد بوتيرة أسرع ليصل إلى ذروته الأولى في عام 2009، حينما بلغ 51 مليارات و 474 مليونا، بزيادة قدرها 56.5% مقارنة بالإنفاق عام 2000، وخلال السنوات السبع التالية - 2010 / 2016 - شهد تذبذبا طفيفا بين الارتفاع والانخفاض حتى بلغ 43 مليارات و 666

## 10 مليارات طن.. معادن قيعان البحار والمحيطات.. في حوزة من ستؤول؟

■ محمود سلامة الشريف

تُغطّي المياه حوالي 70% من سطح الأرض، 97% نصيب المحيطات والبحار منها، يعيش 40% من سكان العالم على سواحلها ويساهمون بما مقداره 1.5 تريليون دولار سنوياً من الاقتصاد العالمي تصل إلى 3 تريليون دولار في 2030 بحسب "مؤتمر الأمم المتحدة للمحيط - يونيو 2022"، يُستخرج من هذه المحيطات 79 ملايين طن أسماك مقابل 11.5 ملايين طن من المياه العذبة و87.5 ملايين طن استزراع سمكي يستهلكها 3.2 مليار شخص سنوياً، وتقدر منظمة الأغذية والزراعة "الفاو" عدد العاملين في صيد الأسماك بشكل مباشر بنحو 60 مليون إنساناً، ويعتمد 600 مليون شخص بشكل غير مباشر على مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. الأرقام السابقة لا تعكس سوى القليل من أهمية المحيطات في عالمنا فعلى مستوى الطاقة تساهم سنوياً بما مقداره 40% من النفط العالمي، ويُستخرج منها 1/3 الإجمالي العالمي من الغاز الطبيعي تقريباً، فضلاً عن ذلك فالمحيطات أكبر درع واقٍ ضد التغيرات المناخية إذ تفرز 50% من الأكسجين الذي نحتاجه، وتمتص 25% من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وتلتقط 90% من الحرارة الناتجة عن تلك الانبعاثات. أضف إلى ذلك سوق السياحة البحرية التي سجلت إيراداته 58 مليار و900 مليون دولار أمريكي في 2019 والمتوقع نموه بنسبة 6.8% ليصل إلى 81 مليار و800 مليون دولار في 2024 بحسب تقرير سوق السياحة البحرية 2019.



البيولوجي، وموت بعض الكائنات الحية، وإزالة الشعاب المرجانية، وغيرها من المخاطر التي ربما لا تمس فقط البيئة البحرية وإنما تمتد لنشوب نزاعات محتملة بين الدول على ما يستخرج منها من ثروات ليكون المسار الوحيد لتجنب هذه النزاعات هو التوزيع العادل لها.

من المجحف بمكان الاستناد على المعيار الجغرافي في توزيع الثروات المعدنية المستخرجة من قيعان البحار والمحيطات فتستحوذ عليها الدول الساحلية، وتُحرم منها الدول الحبيسة المُحاطة باليابسة من جميع حدودها والذي يبلغ عددها 49 دولة عالمياً، يُمثلون 7% من سكان العالم، يتركزون في 3 قارات، 16 دولة منهم في أفريقيا، و15 دولة في آسيا، و14 دولة حبيسة في أوروبا. ومن ناحية أخرى إذا اعتبرنا أن كل دولة لها حق مساوٍ لكل دولة أخرى في استخراج الثروات المعدنية من قيعان البحار والمحيطات واستغلالها وفقاً لمعيار المساواة في السيادة ما بين الدول في البحر العام، فإن ذلك لا يخلو أيضاً من إجحاف وبخاصة للدول النامية التي يبلغ عددها 128 دولة من بينهم 16 دولة عربية، والتي لا تملك القدرة الفعلية سواء المادية أو التكنولوجية على استخراج واستغلال تلك الثروات، فالمساواة المطلقة بين الدول هي عين اللامساواة. مسوغات العدالة إذن تقتضي أعمالاً التشاركية الحقّة باعتبار أن تلك الثروات هي تراثاً للإنسانية جمعاء، جدير بالذكر أن السلطة الدولية لقاع البحار (IAS) منذ إنشائها في نوفمبر 1994 وهي مسؤولة بحسب ميثاقها عن التنقيب والاستكشاف والاستغلال وتنمية موارد قيعان البحار والمحيطات بالتنسيق مع الدول والشركات الكبرى المتخصصة في ذلك، فهل تضطلع لتحقيق دور ريادي يضمن حقوق الدول النامية أم تنهكها الضغوط والسياسات فتميل عن ذلك؟ هذا ما سوف يكشفه لنا المستقبل القريب!

كما أنه يدخل بنسب متفاوتة في الذهب وصناعة السبائك البرونزية وغيرها من الصناعات. أما الكوبالت يستخدم في صناعة المغناطيس التي تستخدم في أجهزة التلفاز كما يدخل في صناعة التوربينات والمحركات النفاثة لمقاومته كمعدن لدرجات الحرارة المرتفعة، وتكفي احتياطات تلك المعادن أيضاً في منطقة واحدة فقط لتشغيل بطاريات 280 مليون سيارة تعمل بالكهرباء وهي منطقة «كلاريون-كلبيرتون-Clarion-Clipperton» في شمال شرق المحيط الهادئ.

وحول العوائد المالية من التنقيب المعدني في قيعان البحار والمحيطات، فإنه سيتراوح مبدئياً بين 3.5 إلى 5 مليارات دولار سنوياً، وتقدر عوائد معدن الذهب المتوافرة إلى ما يُقارب 150 تريليون دولار، أي ما يوازي 21 ألف دولار لكل فرد من سكان الكرة الأرضية. تزيد توقعات العوائد المالية كلما اتسع نطاق ومساحة عمليات التنقيب، إذ إن عمليات التنقيب الجاري تنفيذها يبلغ عددها 29 عملية فقط حتى الآن، تغطي أكثر من 1.3 مليون كم<sup>2</sup> من قيعان المحيطات، 19 منها في حوض المحيط الهندي الأوسط وغرب المحيط الهادئ لاستكشاف «العقيدات متعددة الفلزات» وهي مجموعة من المعادن المختلفة من بينها المنجنيز والنيكل والنحاس، وهناك 7 عمليات تنقيب في جنوب غرب ووسط الهند ووسط المحيط الأطلسي لاستكشاف «الكبريتيدات متعددة الفلزات» وهي مجموعة متنوعة من المعادن الحاوية على عنصر الكبريتيد مثل النحاس والرصاص والزنك والفضة، و5 عمليات لاستكشاف القشور الغنية بالكوبالت والبلاتين في غرب المحيط الهادئ بحسب بيانات السلطة الدولية لقاع البحار (IAS) لعام 2022.

رغم أهمية التعدين في قيعان البحار والمحيطات إلا أن ثمة مخاوف وشكوك قد تدعو للانتباه لا سيما التأثير السلبي على البيئة البحرية، وفقدان التنوع

(الشكل رقم 1)



للزراعة، أما معدن النيكل فيستخدم في صناعة البطاريات القابلة للشحن وصناعة العجلات المعدنية والفولاذ المقاوم للصدأ، وتتعدد كذلك استخدامات النحاس لا سيما في صناعة المولدات الكهربائية وأسلاك الكهرباء التي تستحوذ على 40% من إنتاجه عالمياً

كل هذه الأرقام رغم أهميتها دلالاتها إلا أنها لا تعطي تصوراً دقيقاً لحقيقة المشهد الذي تلعب فيه البحار والمحيطات دور البطل، إذ لازال هناك حجم هائل من الثروات المعدنية كامن في قيعانها قد تكون هي الملجأ الوحيد في يوم ما لاستمرار عجلة التصنيع دون توقف بعد أن تنضب تلك المعادن في البر بالتزامن مع ارتفاع الطلب عليها من 5% إلى 10% سنوياً لإمكان سد متطلبات التصنيع لسكان العالم الذين يضطرد عددهم بشكل مستمر والمقدر وصوله إلى 8.5 مليار نسمة في 2030 بحسب الأمم المتحدة. فضلاً عن استئثار الصين منفردة على ما يُقارب 40% من المعادن عالمياً في 2020 بحسب أحدث بيانات لهيئة المسح الجيولوجي الأمريكية (USGS).

تُقسم المياه من حيث العمق إلى 4 مستويات (الشكل رقم 1)، الأول المياه الضحلة والتي تبدأ من سطح البحر حتى عمق 200 متر فقط أي 650 قدم ويسمى بالبحر المفتوح، يليه المياه متوسطة العمق ما بين 200 و1000 متر أي 3300 قدم من سطح البحر، ثم المياه العميقة ما بين 1000 إلى 4000 متر أي 13000 قدم من سطح البحر، أخيراً مياه العمق السحيق بعمق يزيد على 4000 متر حتى الجبال والأخاديد والتلال اليابسة الراسخة في قيعان البحار والمحيطات (أرضية المحيطات) والتي تعجّ بثروات المعادن الثمينة مثل الفضة، الذهب، النحاس، المنجنيز، الكوبالت، والزنك، وغيرها من المعادن. تشير التقديرات الأولية بحسب باحثي «منظمة السلطة الدولية لقاع البحار- IAS» التابعة للأمم المتحدة إلى وجود نحو 10 مليارات طن من المعادن في قيعان البحار والمحيطات «30% منها منجنيز، و1.5% نيكيل، و1.5% نحاس، و0.3% كوبالت»، ويدخل المنجنيز بلا شك في صناعات مهمة للغاية لاسيما في صناعة الحديد الصلب والبطاريات الجافة والزجاج ويدخل كذلك كأحد مكونات السماد المستخدم

## في سياحة المحيطات: 100 سمكة قرش تدر 18 مليون دولار سنويا و500 سمكة "مانتا راي" 10 ملايين

■ إعداد وترجمة نهال زكي



أمريكي سنويا. أما في إندونيسيا، تُعتبر سياحة المحيطات المُمتلئة في أسماك «مانتا راي» والحيتان المُساهم الرئيسي في اقتصاد الدولة، حيث يوجد التدفق المحيطي «Throughflow» وهو الرابط الوحيد في المياه العميقة بين المحيطين الهندي والهادئ، كما أن مروره عبر جزر «Lesser Sunda» يخلق فرصا لمشاهدة بعض أكثر أنواع الحياة البحرية إثارة. وتحظى أسماك «مانتا راي»، التي تعيش في المياه الدافئة في جميع أنحاء العالم، باهتمام كبير لأنها مُعرضة للخطر بسبب الصيد الجائر، لكن المناطق التي توجد فيها بانتظام أصبحت أكثر المناطق جذبا للسياح لا سيما في «Bali» و «Derawan» و «Raja Ampat» و «Komodo»، وحسب إحدى الدراسات فإن «المانتا» تسهم بأكثر من 10 ملايين دولار أمريكي سنويا في نفقات الغوص في 11 موقعا للغوص فقط في البلاد، في حين يُشير فريق Mapping Ocean Wealth أن سمكة «مانتا» واحدة في منطقة Nusa Penida بمدينة «بالي» قد تُحقق على مدى عمرها حوالي 20 ألف دولار أمريكي للاقتصاد المحلي سنويا. وأخيرا نظرا لزخم المصالح المُختلفة يتجه العالم لاستخدام المحيطات بشكل عقلاني ومستدام لحماية النظام البيئي من سوء الاستغلال، ومن المُتوقع أن يكون لدى ما يقرب من 30% من «المناطق الاقتصادية الخالصة EEZ» في العالم خطط للمساحات البحرية المعتمدة بحلول عام 2025، وذلك بمساعدة معلومات خدمات النظم البيئية البحرية، بما في ذلك أطلس ثروات المحيطات على الإنترنت على [www.oceanwealth.org](http://www.oceanwealth.org).

من مليوني وظيفة حيث تنتشر السياحة الساحلية وخاصة السواحل المحيطة بخليج كاليفورنيا وشبه جزيرة «باجا كاليفورنيا»، والتي تستقبل 3.8 مليون زائر سنويا. وتشتهر هذه المنطقة بأنظمتها البيئية الساحلية والبحرية مع نشاطات رائعة للغوص والغطس وصيد الأسماك والتجديف بالكاياك ومشاهدة الحياة البرية بالمحيطات. كما تشمل حضانات الحيتان الشهيرة وأسود البحر وأسماك قرش الحوت وأسماك السطح المحيطية. والمنطقة تستقبل ما يقرب من 900 ألف زائر سنويا، مما يُدر أكثر من نصف مليار دولار أمريكي، وبها أكثر من 256 شركة سياحة نشاطها قائم على الطبيعة، توظف أكثر من 3575 شخص، بالإضافة الى دعمها لباقي الصناعات المتعلقة بها مثل الفنادق والمطاعم والمحلات التجارية وصيانة البنية التحتية وبناء القوارب... الخ. أما جنوب المنطقة فيُدعم قطاع سياحة الطبيعة إجمالي الإنفاق بما يقرب من 60% من جانب آخر، ازدهر الاهتمام بالحيوانات البحرية الضخمة مثل أسماك القرش، والحيتان، والدلافين، والسلاحف، وبالرغم من استمرار عملية صيد بعض هذه الحيوانات، إلا أن قيمتها تتضاءل بالنسبة للصيادين في العديد من المناطق لصالح وجودها على قيد الحياة لخدمة قطاع السياحة، ووفقا للتقديرات يقوم حوالي 600 ألف شخص بإنفاق أكثر من 300 مليون دولار أمريكي سنويا لمشاهدة أسماك القرش، مما يؤمن حوالي 10 آلاف وظيفة في جميع أنحاء العالم. في بالاو على سبيل المثال يوجد نحو 100 سمكة قرش تدر ما قيمته 18 مليون دولار

حول شواطئ جزيرة بالاو - 800 كم شرق الفلبين بالمحيط الهادي - تعيش نحو 100 سمكة من أسماك القرش، تدر دخلا سنويا لأهالي الجزيرة يقدر بنحو 18 مليون دولار أمريكي، وفي شواطئ منطقة بالي بإندونيسيا تعيش نحو 500 سمكة من أسماك «المانتا راي» النادرة المعرضة للانقراض، تدر على المنطقة دخلا يقدر بنحو 10 ملايين دولار سنويا، بمعدل 20 ألف دولار للسمكة الواحدة، وهذه الأرقام ليست سوى قمة جبل الثلج في العائدات التي تحققها سياحة المحيطات حول العالم، والتي قدرها إحصاء حديث لموقع [globo.newswire.com](http://globo.newswire.com) بنحو 67 مليار و440 مليون دولار أمريكي حاليا، يتوقع أن ترتفع إلى تريليون و6 مليارات و720 مليون بنهاية عام 2026، لكونها سترتفع بمعدل نمو سنوي مركب قدره 6.7% خلال الفترة من 2022 - 2026.

المرجانية هي اقتصادات نامية مثل جزر سليمان وفيجي وبليز وهندوراس، من بينها 26 إقليم يستمد أكثر من ربع إجمالي الناتج المحلي له من السياحة مثل جزر المالديف وجزر سليمان وبالاو وجزر القمر، وهي دول جزرية صغيرة لا تمتلك إلا القليل من البدائل الاقتصادية الأخرى، لذا تُعتبر سياحة الشعاب المرجانية بالنسبة لهم شريان الحياة الذي يدفع الاقتصاد المحلي إلى الأمان. وفي الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، تساهم سياحة المحيطات بحوالي 143 مليار دولار بالناتج المحلي الإجمالي سنويا، طبقا لبيانات عام 2018 «لإدارة الوطنية للمحيطات والغلاف الجوي» NOAA، كما يعمل بالقطاع حوالي 2.5 مليون يحصلون على حوالي 65.6 مليار دولار من الأجور السنوية. وفي دول الاتحاد الأوروبي، رصد تقرير «الاقتصاد الأزرق» الصادر عن المفوضية الأوروبية 2022، أن إجمالي القيمة المضافة التي حققها القطاع في 2019 تجاوز 80 مليار يورو، بزيادة قدرها 21% مقارنة بعام 2009. وقدرت القيمة الإجمالية للفائض التشغيلي بـ 27.4 مليار يورو، أي بزيادة قدرها 42% مقارنة بـ 2009. كما بلغ حجم المبيعات حوالي 230 مليار يورو، بزيادة 20% عن عام 2009، والذي انخفض بنحو 46% عام 2020 بسبب COVID-19. وقد تم توظيف أكثر من 2.8 مليون شخص في هذا القطاع عام 2019 بزيادة 45% مقارنة بعام 2015، كما وصلت تكاليف الموظفين إلى 52.7 مليار يورو بزيادة قدرها 46.9 مليار يورو عن عام 2009، تعادل متوسط أجر إجمالي بلغ 18 ألفا و800 يورو تقريبا عام 2019، مقابل 16 ألفا و640 يورو عام 2009، أي بزيادة قدرها 13%. وفي منطقة «باجا كاليفورنيا» بالمكسيك، يُسهم 29 مليون سائح سنويا في توفير أكثر

يُعد السفر والسياحة من أكبر الصناعات في العالم وخاصة السياحة الساحلية وفي القلب منها «سياحة المحيطات»، التي تُعتبر أكبر مكونات القطاع، حيث تعتمد على الطبيعة والمياه النظيفة والمناظر الرائعة والشواطئ ذات الرمال البيضاء والمأكولات البحرية، وصيد الأسماك والغوص ومراقبة الحياة البرية بالمحيطات. ووفقا «لمنظمة السياحة العالمية» (UNWTO, 2014)، يعتمد 80% من السياحة الدولية على المناطق الساحلية في أكثر من 183 دولة حيث يعيش 37% من سكان العالم. ويشير آخر تقرير صدر عن «أطلس ثروات المحيطات» أن السياحة رائجة في 102 من أصل 117 دولة ومنطقة بها شعاب مرجانية، وتقدر القيمة العالمية لسياحة الشعاب المرجانية بمبلغ 37.8 مليار دولار أمريكي سنويا. فأكثر من 350 مليون شخص سنويا يسافر إلى حيث توجد الشعاب المرجانية في العالم لممارسة الغطس والسباحة بين حشود الأسماك أو مشاهدة الطبيعة والاستمتاع بالبحر والشواطئ والمأكولات البحرية الصحية، ومن ثم تنشأ منفعات لصناعات أخرى تدعم هذه الزيارات وتلبي احتياجاتها مثل الفنادق والمتاجر وشركات الطيران وسلاسل التوريد. وقد قامت «أطلس» بتقدير نسبة سياحة الشعاب المرجانية من الإنفاق السياحي لتبلغ 10%، اعتمادا على بيانات مواقع محلات ومراكز الغوص وموقع Flickr للصور المأخوذة تحت الماء. وتُظهر النتائج أن حوالي 70% من إجمالي العالمي من الشعاب المرجانية لا يتم استغلاله في سياحة الشعاب المرجانية (مع تغيير النسب من منطقة إلى أخرى)، حيث أن العديد من الشعاب لا يمكن الوصول إليها حتى عن طريق سفن الغوص، كما أن العديد من الوجهات السياحية الرائدة في مجال الشعاب